ورقة عمل

الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014

(الإعداد ومراحل التطوير)

ورشة عمل بشأن الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014

مسقط – 5/3 مارس 2019م

إعداد: محمد صالح هدنه – باحث مساعد بإدارة الشؤون العمالية

المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

مقدمة:

إن التطور الاقتصادي والاجتماعي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والذي شهد قفزة كبيرة خلال فترة السبعينات من القرن المنصرم نتيجة اكتشاف الثروة النفطية، كان له الدور الكبير في تطور أسواق العمل وتوسعها وتنوع المهن والأعمال الممارسة في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدماتية، ونتيجة للتقارب الكبير بين دول مجلس التعاون في نمط البنية الاقتصادية فقد انعكس ذلك على التقارب في أنواع المهن الجديدة في أسواق العمل بدول المجلس، ومن هنا كانت الحاجة ملحة إلى أن يتم وضع دليل يصنف ويوصف المهن المختلفة ضمن منهجية مرتبة وواضحة يعدها مختصون في مجال التصانيف والأدلة والاحصاء، حيث يمتلك دليل التصنيف والتوصيف المهني أهمية في الإحصاء وإعداد استمارات المسوحات ووضع الجداول الاحصائية المهنية، كما أنه يعتمد على الدليل في إعداد سياسات وخطط تطوير القوى العاملة والتنمية البشرية، ووضع وتصميم وتطوير برامج التدريب والتكوين المهني، وإعداد اختبارات المستوى المهني للحصول على تراخيص العمل، تنظيم عمليات استقدام العمالة الوافدة المؤقتة، وبالإضافة إلى وضع سياسات تنظيم الأجور وغيرها من الاستخدامات.

ومن هنا تظهر الحاجة إلى الأدلة بصفة عامة ودليل التصنيف والتوصيف المهني بصفة خاصة، حيث يحتاج متخذو القرار إلى المعلومات الواضحة في شكلها والدقيقة في مضمونها لتمكنهم من فهم واقع قطاع العمل وبالتالي المساعدة في وضع السياسات التطويرية الآنية ووضع استراتيجية العمل للسنوات القادمة، ولكي تكون المعلومات واضحة في شكلها فإنها تحتاج إلى قالب تصب فيه وتظهر من خلاله مرتبةً ومفهومةً لمن يطلع عليها.

وإدراكاً من أصحاب المعالي والسعادة وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأهمية توفير المعلومات الواضحة والدقيقة عن أسواق العمل بدول المجلس، فقد حرص مجلس وزراء العمل بدول المجلس خلال السنوات الأولى من تأسيسه إلى إصدار الأدلة المشتركة في العديد من المواضيع العمالية، كان من أهمها الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني، حيث كلف المجلس المكتب التنفيذي (السكرتارية العامة للمجلس) في الدورة الخامسة (مسقط – يناير 1983م) بإعداد وإصدار دليل عربي خليجي موحد للتصنيف والتوصيف المهني، وقد بدأ المكتب على الفور وبالاستعانة بخبراء في مجال الأدلة والتصانيف في إعداد الدليل.

نستعرض في هذه الورقة في أولاً الخطوات التي قام بها المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من أجل إعداد وإصدار دليل تصنيف وتوصيف للمهن الموجودة بأسواق العمل الخليجية وواقع الأدلة والتصانيف الدولية خلال تلك الفترة، وفي النقطة ثانياً نتطرق إلى تطور الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990م والمرحلتين التي مر بهما، ثم نتطرق في ثالثاً إلى مقارنة الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014 بالتصنيف الخليجي 1990 والدليل المعياري للمهن (ISCO) 08، ونختم هذه الورقة بذكر بعض الصعوبات التي واجهة إعداد الدليل وتطويره واعتماده في دول المجلس.

أولاً – إصدار الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990م:

كما ذكرت سابقاً فإن مجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنذ تأسيسه بداية سنة 1978م بمملكة البحرين، عمل جاهداً على توحيد المفاهيم والمصطلحات في المجال العمالي وفي المجال الاجتماعي على حدٍ سواء بين دول المجلس بهدف تحقيق التكامل والتوحد فيما بينها، حيث كلف المكتب التنفيذي بإعداد وإصدار الأدلة الاسترشادية والتصانيف الموحدة في الدورات الأولى من تأسيس المجلس، ففي الدورة الخامسة للمجلس سنة 1983 أصدر المجلس القرار رقم (3) بشأن دراسة وإعداد مشروع دليل عربي خليجي للتصنيف والتوصيف المهني، والذي نص على تكليف المكتب التنفيذي [1] بإعداد دراسة شاملة حول ما توصلت إليه عملية التصنيف في الدول العربية الخليجية، وبحث الصعوبات والمشكلات التي تواجه هذه الدول في إعداد التصنيف المهني الوطني، وتشكيل لجنة تضم خبراء التصنيف المهني في الدول الأعضاء لتحديد أنسب السبل التي يمكن تطبيقها في الدول العربية المعنية، ورسم إطار عام للتصنيف المهني للدول العربية الخليجية يحتوي على العناصر المكونة للتصنيف المهني والاتجاهات التي يمكن تطبيقها في هذه الدول ضمن خطة عامة لوضع تصنيف مهني موحد.

قام المكتب التنفيذي بإعداد الدراسة المطلوبة بالاستعانة بخبراء من منظمة العمل العربية وخبراء في التصنيف من وزارات العمل بالدول الأعضاء، تم عرض هذه الدراسة على مجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية في الدورة السابعة (المنامة – يناير 1985م)، وأصدر المجلس في نفس الدورة القرار رقم (5) والذي كلف المكتب بالشروع في إعداد الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني في ضوء التصورات النهائية وخطة ومراحل العمل بالمشروع والتي أقرتها اللجنة المشكلة لإعداد الدليل.

انطلقت اللجنة الفنية المكلفة بإعداد الدليل العربي الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني بأعمالها مسترشدة بالإطار الذي وضعته لإنجاز هذا المشروع وبالتعاون الفني الوطيد مع منظمة العمل العربية، حيث تشكلت اللجنة من ثلاثة خبراء من منظمة العمل الدولية وممثلي وزارات العمل بدول المجلس والذين سمو بالردفاء القُطريّن (يعتبرون ضباط اتصال مع المكتب التنفيذي ويتولون المهام المتعلقة بمتابعة تنفيذ اجراءات تطبيق وتطوير الدليل) بالإضافة إلى فريق من الباحثين العاملين في المكتب التنفيذي (يتولون مهام السكرتارية للجنة والمتابعة والتواصل مع الردفاء القُطريّن).

وتجدر الإشارة هنا إلى أن منظمة العمل الدولية كانت تعمل خلال نفس الفترة على تطوير التصنيف الدولي المعياري للمهن (ISCO-68) والذي اعتمد في المنظمة منذ ما يقارب 17 سنة وقتها، حيث تعتبر منظمة العمل الدولية من المنظمات السباقة في إعداد وتطوير التصنيف الدولي الموحد للمهن بناءً على توصيات أعمال المؤتمر

[1] - عندما تأسس مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية سنة 1978م أقر تشكيل سكرتارية فنية تتكفل بمتابعة تنظيم أعمال المجلس وتنفيذ قراراته، أطلق على هذه السكرتارية بمكتب المتابعة واستمر العمل بهذه التسمية إلى سنة ... حين تم تعديل التسمية إلى المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الدولي لخبراء الاحصاءات العمالية والذي تنعقد أعماله تحت رعاية منظمة العمل الدولية، فقد أوصى المؤتمر الدولي الأول لخبراء الاحصاءات العمالية سنة 1921م بالحاجة إلى وضع تصنيف دولي موحد للمهن، وقد بدء العمل على إعداد وتطوير التصنيف الدولي للمهن سنة 1947م، ليصدر أول تصنيف دولي موحد للمهن يهدف إلى المساهم في تنظيم عملية الهجرة سنة 1952م، اشتمل على (1727) مهنة مقسمة على 9 مجموعات كبرى في ضوء التصنيفات الوطنية للدول الصناعية الثمانية، واستمر العمل على تطوير هذا التصنيف إلى سنة 1958م حيث أصدر مكتب العمل الدولي أول تصنيف دولي موحد للمهن، واستمرت عملية المراجعة والتطوير للتصنيف إلى صدر في صورته المكتملة واعتمده مؤتمر العمل الدولي في دورته الحادية عشرة سنة 1968م (ISCO-68).

وفي عام 1987م أقر المؤتمر 14 لخبراء الاحصاءات العمالية إلغاء التصنيف الدولي للمهن 1968 واعتماد تصنيف جديد تم عرضه على مؤتمر العمل الدولي سنة 1988م، ليصدر قرار باعتماد التصنيف الدولي للمهن 1988 (ISCO-88) وإلغاء السابق، ويعتبر التصنيف الجديد تطور كبير عن التصنيف السابق، خاصة في ما يتعلق بمفاهيم مستوى المهارة وتخصصها كمعيار لترتيب المهن والوظائف المتشابهة في مجموعات أكبر بكثير. ولم تستخدم النسخ السابقة من التصنيف الدولي والعديد من التصنيفات المهنية حينذاك مفهوم مستوى المهارة للتمييز بين المجموعات عند أعلى مستويات التجميع في التصنيف. وكانت التصنيفات المهنية حينذاك تركز أكثر على السلع والخدمات المنتجة، وغالباً ما كانت هذه التصنيفات تشبه من حيث الهيكل التصنيفات الصناعية للأنشطة الاقتصادية.

وعلى المستوى العربي فقد أعدت منظمة العمل العربية التصنيف المهني العربي الموحد سنة 1989م، متضمناً أكثر من (1800) مهنة وعمل وبعد مشاورات موسعة ومناقشات، تم إقراره من قبل الأجهزة الدستورية للمنظمة عام 1989م، وتبع ذلك جهود للمنظمة لإقرار هذا التصنيف على المستوى القطري، ونظراً لمضي عقدين على إصداره فقد أصبح بحاجة إلى تطوير غير أن تطويره كان يتطلب تمويلاً كبيراً لا تتحمله ميزانية المنظمة، وفي عام 2003م تقدمت المملكة الأردنية الهاشمية مشكورة بمبادرة تمثلت في طرح مشروع تطوير التصنيف المهني العربي على مؤسسة (GIZ) الألمانية على أن تتابع المنظمة سير الإنجاز وتتولى التشاور حوله عربياً واتخاذ إجراءات إقراره ونشره بعد إنجازه، وهكذا تم تنفيذ التطوير بمشاركة (159) خبيراً عربياً يمثلون القطاعين العام والخاص في خمس بلدان عربية هي: الأردن، سوريا، فلسطين، لبنان ومصر، وتم تعديل تسميته ليصبح التصنيف العربي المعياري للمهن 2008، واستحدث في هذا المشروع قرابة (1200) مهنة جديدة.[2]

وبما أن وثيقة مشروع التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 تم إعدادها وفقاً لهيكلية التصنيف الدولي المعياري للمهن لعام 1988، ولقيام منظمة العمل الدولية بمراجعة التصنيف الدولي المعياري للمهن 2008 وإدخال التعديلات على هيكليته، ونظامه الرمزي ومحتويات أقسامه، وأجزائه، وأبوابه، وفصوله، وللحفاظ على التوافق بين التصنيفين العربي والدولي، فقد تم تكليف مجموعة عمل من الخبراء العرب في هذا المجال، عكفت على تحقيق المواءمة بينهما قدر الامكان، مع مراعاة خصوصية المهنة واستخداماتها ومتطلباتها في المنطقة العربية، قام فريق

[2] تقديم مدير عام منظمة العمل العربية للتصنيف العربي المعياري للمهن 2008 الموجود على موقع منظمة العمل العربية، الرابط:
https://alolabor.org/wp-content/uploads/2008/01/Tasnef_Book_G_D_introduction.pdf

الخبراء بدراسة الملاحظات الواردة من بعض الجهات في الدول العربية على مشروع التصنيف العربي المعياري للمهن، وأخذ بالمناسب منها إضافة للنسخة المعدلة، وقام الفريق أيضاً بمراجعة وإعادة النظر في شق التصنيف من مشروع التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 ليكون أكثر موائمة من حيث الترميز والتسميات مع التصنيف الدولي المعياري للمهن 2008 على مستوى الأجزاء والأبواب والفصول.[3]

وبالعودة للحديث عن الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990، فقد قام المكتب التنفيذي واللجنة الفنية المشتركة المختصة بمتابعة التطورات والمستجدات في مجال التصنيف والتوصيف المهني على الساحة الدولية والعربية برصد هذه المستجدات وتم أخذها بعين الاعتبار ليكون المشروع الخليجي مواكباً لأحدث التوجهات في مجال التصنيف والتوصيف المهني، علماً بأن الدليل أساساً ينبثق من واقع ميادين العمل في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجاء منسجماً وملبياً لاحتياجاتها، حيث قام فريق العمل بدراسة التصانيف القطرية، كما تم اعداد استمارة مسح ميداني لعينات من التوصيف المهني في دول المجلي للتأكد من مصداقية التوصيف وكانت النتائج مشجعة للغاية، وبالتالي يعتبر الدليل متميزاً بالواقعية والمصداقية من حيث انسجامه مع واقع دول المجلس.

يتبادر إلى الأذهان أين يقع التصنيف الخليجي من التصنيف الدولي والتصنيف العربي للمهن؟

لقد روعي عند إعداد مشروع الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني أن يكون متسقاً مع التصنيف المهني العربي في هيكليته ورموزه وفي تحديد فئات مستويات المهارة بهدف تيسير نقل وتبادل معلومات سوق العمل على المستوى العربي، أما في جانب تحديد مسميات المهن والتوصيف المهني فقد راعى مشروع الدليل خصوصيات الأداء المطبقة في كل مهنة في دول المجلس وبذلك يكون الدليل منسجماً مع مشروع التصنيف المهني العربي في اطاره العام ومراعياً لخصوصية دول المجلس في تفاصيله من أجل خدمة المشاريع وبرامج العمل المشتركة والقائمة على المستوى الاقليمي وتيسيراً لتطبيقه على المستوى القطري[4].

اعتمد الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990 على نمطية موحدة في توصيف المهن، بحيث يبدأ التوصيف بتعريف المهنة من خلال ذكر مهام شاغلها، ثم تسرد واجبات الأداء مع ذكر الأجهزة الرئيسية المستخدمة وتحديد نتيجة الأداء، وذكر مجالات التدريب والتطوير والسلامة والصحة المهنية.

يتكون الدليل من **المهنة (العمل)** وهو مصطلح يطلق على شاغل المهنة كتسمية مهنية، **الرقم الرمزي** الذي يخصص لكل مهنة يحدد موقعها ضمن المصفوفات المهنية، **فئة المستوى المهني** والذي يحدد موقع المهنة ضمن السلم الفني للمهارات، **التوصيف المهني** ويتكون من وصف مختصر ثم سرد الواجبات كما أشرنا لذلك.

---

[3] المرجع السابق.

[4] مقدمة الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990م، ص 23.

اعتمد الدليل من ناحية مستويات المهارة المهنية على التقسيم المعتمد ضمن التصنيف الدولي المعياري للمهن (ISCO-08)، حيث يتكون من خمس مستويات مهارية هي كالتالي:

1. **فئة الاختصاصي.**
2. **فئة الفني.**
3. **فئة العامل المهني.**
4. **فئة العامل الماهر.**
5. **فئة العامل محدود المهارات.**

يتكون هيكل الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990 من مجاميع تضم المهن والأعمال المتجانسة بطبيعتها، حيث ينقسم التصنيف رأسياً من الأعلى إلى الأسفل بتسلسل الشمول إلى التفصيل، موزعةً إلى خمسة حدود هي:

1. **القسم: يشكل الحد الأول ويتفرع إلى أجزاء.**
2. **الجزء: يشكل الحد الثاني ويتفرع إلى أبواب.**
3. **الباب: يشكل الحد الثالث ويتفرع إلى فصول.**
4. **الفصل: يشكل الحد الرابع ويتفرع إلى مهن.**
5. **المهنة (العمل): تشكل الحد الخامس.**

ومن خلال المثال التالي يتضح الربط بين المهنة والرقم الرمزي والمجاميع المهنية (نظام الترميز)،

أستاذ طب أسنان (1421251) لقراءة أي كود رمزي لمهنة ما فإننا نبدأ من جهة الشمال، وفي هذا المثال:

- الرقم الأول وهو (1) هو قسم الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والانسانية.
- الرقم الثاني وهو (4) والذي يمثل الجزء الرابع من القسم (1) وهو جزء الاختصاصيون في العلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية والدينية والقانونية.
- الرقم الثالث وهو (2) والذي يمثل الباب الثاني من الجزء (4) وهو باب الاختصاصيون في التعليم العالي.
- الرقم الثالث وهو (1) والذي يمثل الفصل الأول من الباب (2) وهو فصل الاختصاصيون في التعليم العالي.
- وبعد ذلك يأتي الرقمين (25) والذي يمثل رقم المهنة من مجموعة المهن التي يضمها الفصل (1).
- وبالنسبة للرقم الأخير في الكود الرمزي لمهنة أستاذ طب أسنان فهو يمثل مستوى المهارة حيث يرمز الرقم (1) إلى فئة الاختصاصي.

قام المكتب التنفيذي بعرض الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990 على الدورة العاشرة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (أبوظبي – يناير 1990م)، حيث نصت الفقرة أولاً من القرار رقم (4) على ما يلي:

"اقرار الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني، ويكلف مكتب المتابعة باتخاذ الاجراءات اللازمة لطباعته وتزويد الأجهزة المعنية بالدول الأعضاء بنسخ منه للاسترشاد به."

وقد بادرت دولة الكويت مشكورة إلى تحمل نفقات اخراج وطباعة الدليل، حيث تم الانتهاء واستلام الدليل وتعميمه على الدول الأعضاء سنة 1993م.

بعد أن أخذنا لمحة سريعة عن الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990 وواقع الأدلة المهني العالمية والإقليمية في تلك الفترة، واقرار الدليل وطباعته وتعميمه، نتطرق في النقطة ثانياً إلى مراحل تطوير الدليل والتصورات المقترحة في ضوء تطور أسواق العمل بدول المجلس وتطور الأدلة الدولية والإقليمية.

ثانياً – تطور الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990:

بعد مرور سنوات من العمل بالدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990م، ظهرت الحاجة إلى تطويره وتنقيحه، ذلك أن أسواق العمل الخليجية نمت وتطورت بشكل سريع وكبير خلال العشر سنوات اللاحقة لإصدار الدليل، مما استدعى وزارات العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية إلى وضع أدلة موازية للدليل العربي الخليجي تتضمن المهن الجديدة في أسواق العمل الوطنية، وأصدر مجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدورة (22) والتي عقدت أعمالها في المنامة (نوفمبر 2005م) القرار رقم (2) والذي نصت الفقرة (ثانياً / 3-هـ) على ما يلي:

"العمل على تفعيل إجراءات تحديث الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني واستكمال إجراءات اعتماده في كافة دول المجلس كدليل وطني، دعوة الدول الأعضاء لموافاة المكتب التنفيذي بالمهن المستحدثة وتعديل التوصيفات المهنية وفقاً لمستجدات سوق العمل لديها."

وفي إطار متابعة تنفيذ القرار المذكور أعلاه قام المكتب التنفيذي بإعداد وتصميم استمارات لإضافة أو حذف أو تحديث توصيف مهنة من المهن على الدليل المعتمد عام 1990م، وتم تعميمها على الدول الأعضاء لإبداء ملاحظاتهم واستيفائها، حيث تلقى المكتب ردود الدول متضمنة مجموعة من التعديلات تشمل إضافة وتعديل وحذف بعض المهن ونقل بعضها إلى فصول مهنية أخرى، ومن خلال هذه الردود قام المكتب التنفيذي بإعداد مسودة الملحق الأول للدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990، وتم تكليف خبير من منظمة العمل العربية لجمع هذه الردود وتنقيح الملحق الأول تحضيراً لعقد اجتماع للجنة الفنية المكلفة بتحديث وتطوير الدليل.

قام المكتب التنفيذي بتنظيم اجتماع للجنة الفنية المختصة بتحديث وتطوير الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990 في مقر المكتب التنفيذي خلال الفترة 5 – 6 ديسمبر 2007م بمشاركة الخبير العربي لأخذ ملاحظات الدول على الملحق الأول واعتماده، كما قام الخبير بعرض واقع التصانيف الدولية والاقليمية خلال تلك الفترة، حيث كان العمل جاري على تحديث التصنيف الدولي المعياري للمهن 88، والتصنيف العربي المعياري للمهن 89.

توصلت اللجنة في ختام اجتماعها إلى التوصيات التالية:

1. اعتماد الصيغة النهائية للملحق الأول للدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني، ودعوة المكتب التنفيذي لإدخال المهن المعتمدة ضمن نافذة الدليل على موقع المكتب التنفيذي على شبكة الانترنت.
2. إعادة النظر في بنية الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني في ضوء المستجدات من خلال الدليل العربي الموحد الجديد ودليل التصنيف الدولي (ISCO-08)، وإعادة طباعته في ضوء الهيكلة الجديدة.

قام المكتب التنفيذي بناء على توصيات اللجنة والمناقشات التي تمت خلال الاجتماع والمعلومات التي قدمها الخبير العربي عن واقع التصانيف المهنية، بإعداد مذكرة حول مبررات إعادة النظر في بنية وهيكلية الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990م، وتم عرض هذه التوصيات والمذكرة على أعمال الدورة (25) لمجلس وزراء العمل بدول المجلس (الدوحة – نوفمبر 2008م)، والذي أصدر قراراً بشأن دعوة وزارات العمل بدول المجلس إلى تشكيل فرق عمل وطنية للنظر في مقترح إعادة النظر في بنية وهيكلية الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990 في ضوء المستجدات في أسواق العمل بدول المجلس والتصانيف الدولية والعربية الجديدة الصادرة في سنة 2008، وتكليف المكتب التنفيذي بعقد اجتماعات فنية مشتركة لرؤساء فرق العمل الوطنية لإعداد مقترح لتطوير الدليل.

قام المكتب التنفيذي بتكليف خبير لإعداد رأي فني بشأن إعادة هيكلة الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني في ضوء ملاحظات ومرئيات الدول الأعضاء تنفيذاً للقرار المجلس، وقد توصلت الدراسة الفنية التي أعدها الخبير إلى مقترحين وهما:

المقترح الأول: اعتماد التصنيف العربي المعياري للمهن 2008 من حيث الهيكلية والتبويب والترميز وفئات مستوى المهارة ومسميات الأعمال، مع إضافة الأعمال الموجودة في سوق العمل في الدول الخليجية التي لم يتضمنها التصنيف العربي المعياري للمهن، ومراجعة الوصف المهني للأعمال وإجراء التعديل حيثما يلزم وفقاً للواقع الممارس في سوق العمل.

المقترح الثاني: دراسة اعتماد المقترح في الجدول (1) والذي أعده الخبير، حيث يعتبر أكثر توافقاً مع التصنيف الدولي المعياري للمهن 2008 من التصنيف العربي المعياري للمهن، ويبين الجدول (2) الربط والمقارنة بين الهيكلية المقترحة للتصنيف الخليجي والتصنيف الدولي المعياري للمهن. مراجعة أسماء الأعمال الواردة في التصنيف العربي المعياري للمهن وحذف أو إضافة بعض الأعمال بما ينسجم مع الواقع الممارس في الدول العربية الخليجية وكذلك مراجعة الوصف الوظيفي للأعمال وإدخال ما يلزم من تعديلات بحسب احتياجات ومتطلبات أسواق العمل في دول المجلس.

عقد المكتب التنفيذي اجتماع للجنة الفنية المختصة بإعادة النظر في بنية وهيكلية الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني وذلك خلال الفترة 27 – 28 سبتمبر 2011م بمقر المكتب التنفيذي، وتوصلت اللجنة في ختام اجتماعها إلى أن الجدول رقم (1) الذي أعده الخبير في ضوء التصنيف الدولي المعياري للمهن (ISCO08) يعتبر أكثر توافقاً وانسجاماً مع احتياجات دول المجلس، وعليه أوصت اللجنة باعتماده كهيكلية جديدة للتصنيف والتوصيف المهني الخليجي، وتشكيل فريق عمل فني من دول المجلس لمراجعة مسميات الأعمال الواردة في التصنيف العربي المعياري للمهن (2008) وحذف وإضافة بعض الأعمال بما ينسجم مع الواقع الممارس في دول المجلس واضافتها وترميزها وتسكينها في الفصول المهنية ضمن الجدول رقم (1).

عرض المكتب التنفيذي نتائج وتوصيات الاجتماع المذكور على أصحاب المعالي والسعادة وزراء العمل بدول المجلس في الدورة (28) والتي عقدت في أبوظبي (أكتوبر – 2011م)، وأصدر القرار رقم (1) والذي نصت الفقرة (خامساً) منه على ما يلي:

1- **اعتماد الجدول (1) المقترح في الدراسة كمرجعية والذي يعدّ أكثر توافقاً مع التصنيف الدولي المعياري للمهن 2008، وكذلك الجدول (2) الذي يحقق الربط والمقارنة بين الهيكلية المقترحة للتصنيف الخليجي والتصنيف الدولي المعياري للمهن، ومراجعة أسماء الأعمال الواردة في التصنيف العربي المعياري للمهن وحذف أو إضافة بعض الأعمال بما ينسجم مع الواقع الممارس في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإضافتها وترميزها وتسكينها في الفصول المهنية، وكذلك مراجعة التوصيف المهني للأعمال وإدخال ما يلزم من تعديلات بحسب احتياجات ومتطلبات أسواق العمل في دول المجلس وعرضه على الدورة القادمة للمجلس.**

2- **دعوة اللجنة الفنية المختصة بالدليل الخليجي الموحد لمراجعة مسميات الأعمال الواردة في التصنيف العربي المعياري للمهن 2008م وحذف أو إضافة بعض الأعمال بما ينسجم مع الواقع الممارس في دول المجلس وإضافتها وترميزها وتسكينها في الفصول المهنية، وكذلك مراجعة التوصيف المهني للأعمال وإدخال ما يلزم من تعديلات بحسب احتياجات ومتطلبات أسواق العمل بدول المجلس.**

3- **تكليف المكتب التنفيذي بوضع آلية عمل تنفيذية لانجاز المشروع تتضمن البرنامج الزمني للتنفيذ وعرضها على اللجنة الفنية المختصة بمتابعة وتحديث الدليل في اجتماعها القادم.**

ولتنفيذ ما جاء به القرار المذكور أعلاه، نظم المكتب التنفيذي عدد من الاجتماعات للجنة الفنية المختصة بإعادة النظر في بنية وهيكلية الدليل، حيث اجتمعت اللجنة خلال الفترة (30 – 31 يناير 2012م) بمقر المكتب التنفيذي في المنامة، تم خلاله اعتماد الآلية التنفيذية لإنجاز الدليل، وتوزيع الأقسام المهنية على دول المجلس لدراستها وتسكين المهن فيها بحسب الآلية المعتمدة، ثم اجتمعت اللجنة خلال الفترة (22 – 24 يونيو 2014م) لمتابعة تنفيذ قرار مجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي الصادر عن الدورة (30) بشأن سرعة انجاز الدليل، وقد استعان المكتب التنفيذي من أجل الانتهاء من تسكين ومراجعة المهن في الهيكل الجديد المعتمد بالفاضلة زينب بنت دادشاه الرئيسية – مديرة الاحصاء بوزارة القوى العاملة بسلطنة عمان – لإنجاز هذا العمل لما تتمتع به من خبرة وإطلاع كبيرين في مجال التصنيف المهني والاحصاء.

اجتمعت اللجنة خلال الفترة (23 – 25 سبتمبر 2014م) للوقوف على ما تم انجازه خلال الفترة التي سبقت الاجتماع، وتم الاتفاق على عدد من النقاط لإتمام إنجاز الدليل ومراجعته، من النقاط المتفق عليها يتم العمل بالمستويات المهارية المعتمدة في التصنيف الدولي المعياري للمهن (ISCO-08) وهي أربع مستويات مهارية بدلاً من خمسة

مستويات، وإجراء التعديلات اللازمة على الدليل الخليجي، واتفقت اللجنة أيضاً على تعديل مسمى الدليل ليصبح الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014، وتوجيه المكتب التنفيذي لعرض مشروع الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني على مجلس وزراء العمل لاعتماده والبدء في تطبيقه مدة سنة تجريبية يتم خلالها جمع الملاحظات من قبل الدول وعرضها على الاجتماع القادم للجنة نهاية 2015م.

اعتمد مجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في الدورة الحادية والثلاثين (الكويت – نوفمبر 2014م) بموجب القرار رقم (1) التسمية الجديدة للدليل والانطلاق في تطبيق الدليل بصورة مبدئية لمدة سنة كفترة تجريبية يجمع المكتب التنفيذي فيها ملاحظات الدول عليه، ويقوم بعرضها بعد ذلك على اللجنة الفنية المكلفة بتطوير وتحديث الدليل، وتكليف اللجنة بوضع خطة عمل تنفيذية استرشادية مزمنة لتطبيق وتطوير الدليل بشكل مستمر وأن يكون **متوافقاً مع التصنيف الدولي المعياري للمهن (ISCO-08)**.

وفي الدورة الثانية والثلاثين للمجلس (الدوحة – أكتوبر 2015م) تم اعتماد الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014 وخطة العمل التنفيذية المرفقة به، ووجه المجلس وزارات العمل بالعمل به بداية العام 2016م، وتم تكليف المكتب التنفيذي باستكمال ملاحظات الدول وعقد اجتماعات دورية للجنة الفنية المكلفة بتطوير وتحديث الدليل للمتابعة عملية تحديث الدليل بشكل مستمر ومتواصل بحيث يواكب التطورات في أسواق العمل بدول المجلس والمحافظة على حداثته.

تلقى المكتب التنفيذي ملاحظات ومرئيات وزارات العمل بدول المجلس تعكس بعض الصعوبات في تطبيق الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014، خاصة أن هناك بعض الاختلافات بين الدليل الخليجي والتصنيف الدولي المعياري للمهن (ISCO-08)، وجه المكتب التنفيذي الدعوة للجنة الفنية المكلفة بتطوير وتحديث الدليل لعقد اجتماع خلال الفترة 13 – 14 يناير 2016م في مقر المكتب التنفيذي بالمنامة، كما تم دعوة المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية للمشاركة في الاجتماع، تم خلال الاجتماع مناقشة ملاحظات ومرئيات وزارات العمل بدول المجلس على الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014م، وأوصت اللجنة بإضافة التعديلات المتفق عليها خلال الاجتماع على الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014 ومقدمة الدليل والانتهاء من مراجعة قائمة بالمهن التي لم تدرج ضمن الدليل وكانت موجودة في الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990، وموافاة المكتب التنفيذي بملاحظات الدول على التعديلات والاضافات في أسرع والدعوة لعقد اجتماع لاحق للجنة للوقوف على هذه الملاحظات والاستمرار في تطوير وتحديث الدليل.

يتضح مما سبق بأن الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990 مر بمرحلتين للتطوير، الأولى في سنة 2007م والتي أسفرت عن إعداد ملحق أول بالدليل يتضمن تعديلات على نفس الدليل الخليجي، والمرحلة الثانية كانت في سنة 2011م حيث أقرت اللجنة الحاجة إلى تعديل هيكلية الدليل لمواكبة التطور في الأدلة الدولية والعربية للتصنيف المهني والتي وصلت إلى اعتماد الجدول المقترح من الخبير المكلف بدراسة الدليل الخليجي 1990 والانطلاق في آلية تسكين المهن في الجدول المعتمد، والمرحلة الأخير كانت في سنة 2014م باعتماد الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014 والعمل على موافقته بالتصنيف الدولي المعياري للمهن (ISCO-08) لتنطلق اللجنة وبالاستعانة بالخبيرة الفاضلة زينب الرئيسية في الموافقة بين الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014 والتصنيف المعياري الدولي للمهن08.

وللمحافظة على استمرارية تطوير الدليل وتحديثه بشكل مستمر، وليكون الدليل الخليجي متاح لكافة المعنيين بأسواق العمل وتمكينهم من الوصول إليه بكل سهولة ويسر، فقد رأى المكتب التنفيذي بأن يتم تحويل الدليل إلى صيغة إلكترونية تعرض من خلال موقع المكتب على الإنترنت[5] تكون بواجهة سهلة الاستخدام وتساعد في عملية البحث والمقارنة بين التصنيف المعياري الدولي للمهن 08 والدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990، حيث تم تكليف شركة متخصصة في تقديم الحلول والدعم التقني لإنشاء صفحة على شبكة الانترنت تتضمن واجهة لعرض الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014 مع توفير أدوات مساعدة للبحث والمقارنة بين الدليل الخليجي 2014 والخليجي 1990 والتصنيف الدولي المعياري للمهن 08.

[5] الموقع الالكتروني للمكتب التنفيذي:
http://gcclsa.org/view.php?page=labor

ثالثاً – الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014م:

مر الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014 منذ اعتماده بمراحل تطوير وتحديث جوهرية بناءً على توجيهات أصحاب المعالي والسعادة وزراء العمل بدول المجلس بأن يكون الدليل الخليجي موافقاً للتصنيف الدولي المعياري للمهن (ISCO-08)، حيث قامت اللجنة المكلفة بتطوير وتحديث الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014 باعتماد المستويات المهارية الأربعة المعتمدة في التصنيف الدولي المعياري للمهن، ومن أجل إدراك وفهم الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني سنشرح محتوى الدليل من خلال مقارنته بالدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990 والتصنيف الدولي المعياري للمهن 2008.

إن أهداف التصنيف الدولي المعياري للمهن (ISCO-08) تختلف عن أهداف الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 1990 و 2014، فحسب مقدمة التصنيف الدولي المعياري للمهن فإنه يسعى إلى توفير البيانات المهنية للمقارنة الدولية من أجل استخدامها في الأغراض الإحصائية والإدارية، وذلك من خلال توفير:

أ) أساس معاصر ووثيق الصلة من أجل رفع وإعداد المعلومات الاحصائية والإدارية المتعلقة بالمهن والوظائف على المستوى الدولي.
ب) نموذج مفيد من أجل إعداد تصنيفات مهنية وطنية وإقليمية.
ج) نظام يمكن استخدامه بشكل مباشر من قبل الدول التي لم تعد تصنيفات مهنية خاصة بها.

وعليه، فإن التصنيف الدولي يسعى إلى تسهيل التواصل فيما يتعلق بالمهن والوظائف من خلال تزويد خبراء الإحصاءات بإطار عمل لتوفير بيانات مهنية قابلة للمقارنة دولياً وفتح الباب أمام إخراج بيانات مهنية دولية في صورة يمكن الاستفادة منها في الأنشطة البحثية وعمليات صنع القرار والأنشطة العملية مثل الأنشطة المرتبطة بالهجرة الدولية أو الإلحاق بالعمل.

وبالنسبة للدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني المعتمد سنة 1990م فإن أهدافه أعم وأشمل من أهداف التصنيف الدولي، حيث أوردت مقدمته الأهداف المرجوة منه متمثلة في:

أ. توفير لغة تفاهم مشترك تتعلق بالهياكل المهنية، تيسر عمليات جمع وتبادل ومقارنة معلومات سوق العمل على المستوى القطري وعلى المستوى الخليجي.
ب. توفير نموذج تصنيف مهني تسترشد به دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إعداد وتطوير تصانيفها المهنية القطرية.
ت. تسهيل معالجة معلومات القوى العاملة باستخدام الحاسب الآلي.
ث. توحيد المسميات المهنية وأرقامها الرمزية على المستوى الخليجي لتيسير التعامل بلغة مشتركة في مجال معلومات سوق العمل.

ويأتي الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014 ليؤكد على الأهداف السابقة للدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 1990، ويساعد الدليل 2014 على إعداد برامج تخطيط القوى العاملة وبرامج التوجيه المهني وتصميم برامج التدريب المهني، ويعتبر الدليل أساس لإعداد الاختبارات والمعايير المهنية والتي يعمل مجلس وزراء العمل بدول مجلس التعاون الخليجي على إعداد منظومة متكاملة للمعايير والاختبارات والمؤهلات المهنية، حيث أصدر المكتب التنفيذي مشروع المنظومة وهو معروض على الأمانة العامة لمجلس التعاون للبت فيه.

ولمزيد من الإلمام بالدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014 سنقوم بإجراء مقارنة بينه وبين الدليل الخليجي 1990 والتصنيف الدولي المعياري للمهن (ISCO-08) من حيث البنية الهيكلية للأدلة والمستويات المهارية وفق الجدول التالي:

أوجه المقارنة	الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014	الدليل العربي الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 1990	التصنيف الدولي المعياري للمهن ISCO-08
المستويات المهارية	أربع مستويات: (1) محدود المهارة. (2) الماهر. (3) الفني. (4) الاختصاصي.	خمس مستويات: (1) الاختصاصي. (2) الفني. (3) المهني. (4) الماهر. (5) محدو المهارة.	أربع مستويات: (1) محدود المهارة. (2) الماهر. (3) الفني. (4) الاختصاصي.
الأقسام	(1) المشروعون وكبار الموظفين والمديرون. (2) الاختصاصيون. (3) الفنيون ومساعدو الاختصاصيين. (4) الكتبة. (5) العاملون في الخدمات والبيع والأسواق والمحلات. (6) العاملون المهرة في الزراعة والحراجة والثروة السمكية والصيد. (7) الحرفيون والمهن المرتبطة بهم. (8) عمال تشغيل المصانع والآلات وعمال التجميع. (9) العاملون في المهن الأولية. (0) العاملون في القوات المسلحة.	(0) مديرو الإدارة العامة والأعمال. (1) الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية. (2) الفنيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية. (3) المهن الكتابية. (4) مهن البيع. (5) مهن الخدمات. (6) مهن الزراعة وتربية الحيوانات والطيور والصيد. (7) مهن العمليات الصناعية والكيميائية والصناعات الغذائية. (8) المهن الهندسية الأساسية والمساعدة. (9) العاملون في القوات المسلحة.	(1) المديرون. (2) الاختصاصيون. (3) الفنيون ومساعدو الاختصاصيين. (4) الكتبة. (5) العاملون في الخدمات والمبيعات. (6) العاملون الماهرون في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك. (7) العاملون في الحرف اليدوية والحرف ذات الصلة. (8) مشغلو المصانع والآلات وعمال التجميع. (9) العاملون في المهن الأولية. (0) العاملون في القوات المسلحة.

أعداد المجموعات والمهن	الأقسام: 10	الأقسام: 10	Major Group: 10
	الأجزاء: 44	الأجزاء: 32	Sub-major Groups: 43
	الأبواب: 133	الأبواب: 85	Minor Groups: 130
	الفصول: 434	الفصول: 299	Unit Groups: 436
	المهن: 3500	المهن: 1853	

وختاماً، نؤكد فيما يلي على النقاط الأساسية التي وردت سابقاً:

1. أهمية الأدلة والتصانيف المهنية في وضع القالب الذي تجمع فيه المعلومات الاحصائية العمالية.

2. تطبيق الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني 2014 في جميع دول المجلس يساعد في تسهيل عملية انتقال الأيدي العاملة بينها، وعلى الأخص العمالة الخليجية، وهو وسيلة مهمة لتحقيق السوق الخليجية المشتركة.

3. عملية تحديث وتطوير الدليل الخليجي الموحد للتصنيف والتوصيف المهني 2014 عملية مستمرة ومتناسقة مع تطور أسواق العمل بدول المجلس وتعتمد بالدرجة الأولى على المعلومات المرسلة من دول المجلس بشأن تحديث المهن.

4. يمس الدليل الخليجي للتصنيف والتوصيف المهني كافة جوانب ومكونات أسواق العمل وبالتالي يجب على كل دولة من دول المجلس وضع الآلية المناسبة للتنسيق بين كافة الجهات الرسمية التي تعتمد على الدليل في عملها على سبيل المثال وزارة العمل، وزارة الداخلية، المراكز الاحصائية الوطنية، غرفة التجارة والصناعة...

5. يساهم تطبيق الدليل – في كافة دول المجلس – في توحيد وتنسيق الجهود الإحصائية وإصدار بيانات ومعلومات إحصائية موحدة ورقم خليجي واحد يقدم للمنظمات الدولية المعنية.